

تحرك عاجل

تجديد حبس مالك عدلي لمدة 15 يوماً

أصدرت محكمة في القاهرة، يوم 1 يونيو/حزيران 2016، أمراً بتجديد حبس سجين الرأي مالك عدلي لمدة 15 يوماً. ويعاني مالك عدلي، وهو محامٍ معني بحقوق الإنسان، من تدهور صحته، وقد تعرض لمعاملة سيئة، وهو محتجز حالياً رهن الحبس الانفرادي. وكان ملك عدلي قد قُبض عليه ضمن مئات آخرين عشية المظاهرات التي اندلعت في القاهرة يوم 25 إبريل/نيسان 2016.

وفقاً لما جاء في رسالة بعثت بها زوجة مالك عدلي إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان، يوم 19 مايو/أيار 2016، فقد أبلغ مالك عدلي نيابة شبرا الخيمة، خلال جلسة المحكمة في 18 مايو/أيار 2016، بالظروف السيئة التي يُحتجز فيها منذ القبض عليه. كما تأكدت منظمة العفو الدولية من هذه التفاصيل من خلال محاميه. وقال مالك عدلي إنه نُقل إلى مستشفى السجن أربع مرات بسبب ارتفاع ضغط الدم، ومُنِع من الحصول على الدواء الذي اعتاد تناوله، "مما أدى إلى تدهور صحته". وقال مالك عدلي إنه يتقيأ بصفة مستمرة ويجد صعوبة في التنفس. وقد دخل حوالي 17 ضابطاً إلى زنزانه مالك عدلي حينما كان مريضاً وأجبروه على تناول دواء مجهول وحقنة. وقد أُجبر على النوم على الأرض، ولم يُقدم له ما يكفي من الغذاء والماء، كما ظل يرتدي الملابس نفسها لمدة 13 يوماً بعد القبض عليه. ولم يُسمح لمالك عدلي بتلقي زيارة عائلية إلا يوم 19 مايو/أيار 2016، بالرغم من أن القانون المصري يسمح بالزيارات في نهاية الأحد عشر يوماً الأولى من الحبس. وهو محتجز حالياً في سجن طرة في القاهرة.

كما رفضت محكمة شبرا الخيمة السماع لمحامي الدفاع بإكمال مرافعاتهم، وأمرت بإخراج مالك عدلي من قاعة المحكمة قبل انتهاء التحقيق. وقد انسحب محاموه من الجلسة احتجاجاً على ذلك. وكان مالك عدلي واحداً من عدة محامين رفَعوا دعوى قضائية للطعن في الاتفاق الخاص بنقل السيادة على جزيرتين في البحر الأحمر إلى المملكة العربية السعودية. وقال المحامون في دعواهم إن النقل غير دستوري.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج عن مالك عدلي فوراً ودون قيد أو شرط باعتباره من سجناء الرأي، حيث سُجن دونما سبب سوى نشاطه في مجال حقوق الإنسان، مع إسقاط جميع التهم المنسوبة إليه؛

AMNESTY
INTERNATIONAL



- حث السلطات المصرية على ضمان حصول مالك عدلي على الرعاية الطبية التي يحتاجها، وضمان إجراء تحقيق مستقل على وجه السرعة في ادعاءاته بالتعرض لمعاملة سيئة؛
- حث السلطات على ضمان الإفراج عن الآخرين الذين قُبض عليهم فيما يتصل بمظاهرات 25 إبريل/نيسان 2016، ما لم تُوجه لهم على وجه السرعة تهمة جنائية معترف بها لا تتطوي على تجريم ممارسة الحق في حرية التعبير وحرية التجمع، وتتم محاكمتهم على نحو يتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- مطالبة السلطات بإلغاء "قانون التظاهر" و"قانون مكافحة الإرهاب" وغيرهما من القوانين التي تقيّد بشكل تعسفي الحق في حرية التجمع السلمي وحرية التعبير، أو تعديلها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ويُرَجَى إرسال المناشدات قبل يوم 15 يوليو/تموز 2016 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ نبيل صادق

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

و تُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ليلي بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: UA 98/16. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE12/4022/2016/ar/>

تحرك عاجل

تجديد حبس مالك عدلي لمدة 15 يوماً

معلومات إضافية

صدر إذن بالقبض على مالك عدلي عشية المظاهرات التي خُطط للقيام بها يوم 25 إبريل/نيسان، وهو يوم عطلة رسمية في مصر، احتجاجاً على نقل السيادة على جزيرتين في البحر الأحمر إلى السعودية.

ويعمل مالك عدلي مديراً للوحدة القانونية في "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، وهو أحد المنظمات المستقلة البارزة المعنية بحقوق الإنسان في مصر. وقد قُبض عليه مساء يوم 5 مايو/أيار 2016، بينما كان يسير في ضاحية المعادي بالقاهرة. وقال فريق الدفاع عنه إن قوات الأمن اقتادته إلى قسم شرطة المعادي لاستجوابه، وهناك تعرض للضرب والدفع بالأسلحة النارية، وعُصبت عيناه وجُرد من قميصه. وبعد ذلك، نُقل مالك عدلي إلى نيابة شبرا الخيمة، حيث خضع للتحقيق أمام أحد وكلاء النيابة لما يزيد عن أربع ساعات. وأمرت النيابة بحبسه لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في عدد من التهم الملققة، من بينها "الانضمام إلى إحدى الجمعيات التي تبغي تعطيل أحكام الدستور والقانون"، و"إذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة"، و"محاولة قلب نظام الحكم"، و"استعمال القوة والعنف ضد ضباط الأمن الوطني"، و"التحريض على التظاهر"، و"تحريض الجمهور"، وذلك وفقاً لما ذكره أحد محاميه.

وقد تقدم محامو مالك عدلي ببلاغ رسمي إلى السلطات بخصوص إساءة معاملته في الحجز. وأعرب المحامون عن تخوفهم من احتمال أن توجّه النيابة إلى مالك عدلي تهمةً ملفقةً تتعلق بالمخدرات، حيث أمرت النيابة بإخضاعه لتحاليل مخدرات وكحوليات، بالرغم من أنها سبق واعتبرته مؤهلاً للتحقيق معه فور القبض عليه، ولم تستجوبه ولم توجه له أية تهم رسمية بخصوص حيازة مخدرات أو كحوليات.

وفي 14 مايو/أيار 2016، أدانت محكمتان مصريتان 152 متظاهراً بتهمة مخالفة قانون التظاهر القمعي الصادر عام 2013، وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وخمس سنوات. ويُذكر أن قانون التظاهر الصادر عام 2013، بموجب قرار وقَّعه الرئيس السابق عدلي منصور، يمنح قوات الأمن سلطات شاملة لتفريق المظاهرات التي لم تحصل على ترخيص من السلطات. وترجع جذور القضية ضد أولئك المحكوم عليهم إلى مظاهرات يوم 25 إبريل/نيسان 2016.

وكان مئات الأشخاص قد قُبض عليهم فيما يتصل بالمظاهرات التي اندلعت احتجاجاً على نقل السيادة على جزيرتين في البحر الأحمر إلى السعودية.

كما تعرض عدد آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان للاعتقال والحبس والمحاكمة فيما يتصل بتلك المظاهرات. وقد قامت الناشطة الشبابية البارزة سناء سيف بتسليم نفسها إلى السلطات يوم 14 مايو/أيار، وهي محتجزة حالياً في سجن القناطر للنساء. وكان أحد وكلاء النيابة قد أصدر أمراً بضبط سناء سيف وإحضارها للتحقيق معها فيما يتصل بالقبض على صديق لها عشية مظاهرات يوم 25 إبريل/نيسان 2016. وقد صدر ضدها حكم غيابي بالسجن ستة أشهر بتهمة "إهانة القضاء"، وذلك بعدما رفضت المثول للتحقيق، حيث اعتبرت أن الأمر كله يمثل عاراً. وقد قررت عدم الطعن في الحكم. كما قُبض على المحامي العمالي هيثم محمد، وداعية حقوق الإنسان أحمد عبد الله، والمحامي المعني بحقوق الأقليات مينا ثابت، فيما يتعلق بمظاهرات 25 إبريل/نيسان 2016.

ويُنكر أن مصر من الدول الأطراف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يكفل الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات. كما تُعد محاكمة متظاهرين سلميين، يمارسون حقهم في حرية التعبير وحرية التظاهر السلمي، انتهاكاً لأحكام "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، الذي صدّقت عليه مصر.

الاسم: مالك عدلي

النوع: ذكر